

مدير ديوان المظالم في الشرطة: لا حصانة لمن ينتهك حقوق الإنسان

وأوصى الحضور بضرورة توعية المواطنين بحقوقهم، في مقابل توعية رجال الشرطة بواجباتهم. ووجود آليات واضحة في عملية اختيار منتسبي المؤسسة الشرطة. بناء قدرات وتدريب منتسبي المؤسسة الشرطة. اعداد مدونات سلوك تنظم عمل الشرطة. أهمية أن يأخذ الاعلام دوره في تعزيز المساءلة للمؤسسة الشرطة وفي حماية الحقوق والحريات. التحري والتدقيق في التقارير الطيبة التي تقدم للشرطة، واعتماد أطباء لذلك. سياسة التدوير في المؤسسة الشرطة. كيفية ازالة الخوف عند المواطنين لتقديم الشكاوى. ايجاد فرع لديوان المظالم وحقوق الانسان في محافظة الخليل. تقديم منتهكي حقوق الانسان من منتسبي المؤسسة الشرطة الى محاكمات عادلة وعلنية. اطلاق الجمهور على الشكاوى التي تقدم الى ديوان المظالم وحقوق الانسان، وعلى العقوبات التي يتم أخذها بحق المشتكى عليهم. ضرورة العمل بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الشرطة للتغيير الصورة النمطية عن الشرطة. توعية الجمهور من خلال برامج اذاعية واعلانات صحفية واعلامية واعداد النشرات والملصقات التي تعرف بديوان المظالم وحقوق الانسان، وبمنهجية عمله. تعزيز الرقابة المدنية على المؤسسة الشرطة والأمنية الفلسطينية. سن تشريعات جديدة تتناول عمل المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

أي تجاوز صادر من عناصر الأمن بحق أي مواطن مهما كان واتخاذ الاجراءات المناسبة بحقه، مشدداً على ضرورة وضع استراتيجية وطنية لتعزيز مبدأ المساءلة في كافة أجهزة ومؤسسات الدولة ومن ضمنها جهاز الشرطة.

وأكد أستاذ الاعلام نضال أبو عياش أن الدور الاعلامي مع الشرطة دوراً تكاملياً وليس تنافسياً حيث يجب على ديوان المظالم تسهيل وصول الصحفيين الى المعلومات. وأضاف أبو عياش أن هناك صورة نمطية سيئة راسخة في ذهن المواطن عن الشرطة متمثلة بالخوف والترهيب من الجهاز ما يؤدي الى اتساع الهوة بين المواطن والشرطة. ان أفضل طريقة ووسيلة لوصول الشرطة الى الجمهور هي وسائل الاعلام. فتورة الاتصالات أعطت قوة وتأثيراً عظيمين لأجهزة الاعلام التي قرّبت المسافات ودخلت كل بيت وحولت العالم الى قرية صغيرة، وأصبحت وسائل الاعلام بمختلف أنواعها تمارس أدواراً خطيرة في قيادة المجتمع وتوجيهه وتثقيفه. اذن، فالعلاقة الاقتراضية والأساسية بين الاعلام وجهاز الشرطة علاقة تكاملية وليست تنافسية.

وكان الدكتور عمر رحال مدير مركز «شمس» أوضح في بداية الندوة أن الهدف من الندوة تقليص الفجوة القائمة بين المواطن والمؤسسة الشرطة وتغيير الصورة النمطية التي يحملها المواطن اتجاه الشرطة فيما يخص موضوع الشكاوى.

الخليل - الحياة الجديدة - أكد المقدم ردينة بني عودة مدير ديوان المظالم وحقوق الانسان في الشرطة أنه لا حصانة لمن ينتهك حقوق الانسان، وأن ديوان المظالم والذي أنشئ بقرار من اللواء حازم عطا الله مدير عام الشرطة، لم يأت كخطوة «تجميلية»، وانما كقناة راسخة من أن رؤية ورسالة الشرطة تقوم على حماية الحقوق والحريات.

جاء ذلك خلال أعمال الندوة الحوارية حول «آليات تفعيل نظام المساءلة وآليات الشكاوى في الشرطة» التي نظمها مركز اعلام حقوق الانسان والديمقراطية «شمس» في الخليل، امس.

واستعرض بني عودة طبيعة عمل ديوان المظالم بالشرطة وآليات تقديم الشكاوى ومنهج عمل الديوان، مؤكداً أن كل شكوى يقدمها المواطن وتثبت أن هناك انتهاكا يعاقب الشرطي وتصل الى الطرد في بعض الأحيان. يشار الى أن ديوان المظالم سيقوم باعداد مدونة» السلوك وأخلاق الشرطة» الشهر المقبل لتحديد المسلكيات والطرق التي يقوم بها الشرطي أثناء التفتيش والتحقيق والضبط. كونه جزء من رؤية جهاز الشرطة لتكون شرطة عصرية تحترم حقوق الانسان وتحفظ كرامته وذلك وفق ما نصت عليه القوانين والمواثيق الدولية، مؤكداً على أن ديوان المظالم يعتبر وسيلة وصل ما بين المواطن وجهاز الشرطة من خلال استقبال شكاوى المواطنين والتحقيق في

البسطات النسائية في نابلس أياد ناعمة في شوارع الشقاء

من الطبقة متدنية الدخل، وأغلبهن من الأرامل والمطلقات وزوجات الأسرى. ووفقاً للعاملين فيها، كانت البسطات تدرّ دخلاً جيداً، لكنها حالياً لا تلبّي الاحتياجات الأساسية. وهناك القليل من النساء يمارسن البيع والشراء على البسطات ليس بهدف الكسب وحسب إنما لاستمرار

السيد الرئيس في لجوئي للوقوف وراء بسطة ملائ الأطفال هو ضعف الإمكانيات الاقتصادية في مات، الناجمة عن التقصير من قبل وكالة الغوث الدولية في تقديم المساعد لنا".

ولأن لكل عمل صعوبته الخاصة، تعاني العاملات في البسطات من نظرة بعض المارة والتجارب، وأحياناً

نابلس - وفا - تختلف الوسائل والسبل، لكن الغاية واحدة لمجموعة من النساء الفلستين اللواتي يباذلن جهوداً حثيثة لتساعدهن في مواجهة ظروف الحياة المختلفة

ومن الطرق التي تلجأ إليها النساء العمل في البسطات النسائية التي أصبحت ظاهرة منتشرة